

## النقابة الوطنية للتعليم العالي : المؤتمر الثامن بين السياسي والنقابي ذ. الموساوي العجلوي

لا شك أن المؤتمر الوطني الثامن للنقابة الوطنية للتعليم العالي سيظل إحالة زمنية لدى عدد من الأساتذة المؤتمرين، فلم يكون مؤتمراً عادياً أو مؤتمراً خشيباً، بل كان لحظة زمنية تاريخية سمحت في جغرافية صغيرة اسمها كلية العلوم بالرباط، أن تلتقي كل المتناقضات ، وفي قاعة ساء مكر التاريخ أن تكون على موعد مع لحظات تاريخية هامة من بلادنا، ففي هذا المكان مر أول برلمان بالمغرب (1963-1965)، وفيه انعقد المؤتمر الوطني السادس عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، عندما "عاد الولد العاق إلى صدر أمه" كما جاء في كلمة محمد برادة باسم اتحاد كتاب المغرب. وفي نفس المدرج توالى لحظات تاريخية هامة من الزمن المغربي. عندما التقت كل المتناقضات والحساسيات في مكان مقفل تولدت حرارة قوية أصابت المؤتمرين فلم يرف لهم جفن لمدة أربع ليال، واستعاد عدد منا ذكرى الليالي البيضاء في دار المغرب بباريس عند انعقاد المجالس الفدرالية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وتشاء الصدفة أن تعود بعض الوجوه إلى هذا المؤتمر، بيد أن التعرية الزمنية فعلت فعلها فحننت تضاريسها في الوجوه والهلمات.

تميز المؤتمر الوطني الثامن للنقابة الوطنية للتعليم العالي بحضور كل التوجهات السياسية الفاعلة في الساحة الوطنية، وهو حضور خاص ومتنوع، فقد ولدت الساحة الوطنية في الزمن الأخير مواليد عدة، كان من قدر النقابة الوطنية للتعليم العالي أن يبحث المواليد الجدد عن مكان لهم تحت الشمس، لكن في نهاية المطاف تغلب جانب العقل والحكمة عند الجميع، فالنقابة الوطنية للتعليم العالي، الإطار النقابي الوحيد الذي يوحد حنطة بهذا الحجم، وهو الإطار الذي سمح لأول مرة وفي زمن وجغرافية محددة تعايش تيارات مختلفة ومتناقضة، فكان طبيعياً أن يحدث النقاش، وهو الشيء الذي لم يستوعبه أحدهم عندما نسي شرب قهوة الصباح، واختلط عليه الليل بالنهار، فخرج منه عاز كريبه.

عندما انعقد المؤتمر الوطني الثامن للنقابة الوطنية للتعليم العالي، كان الملف المطلبي قد قطع أشواطاً هامة، كان آخرها التزام وزير التعليم العالي في الجلسة الافتتاحية بتسوية الملفات العالقة. يصل الملف المطلبي إذن إلى محطة المؤتمر بعد إنجازات هامة خاصة ما تعلق بالتعويضات في أجور الأساتذة لرفع الحيف عنهم مقارنة مع ما تحصل عليه أطر أخرى في الوظيفة العمومية، وتمديد مناقشة دكتوراه الدولة سنتين آخرين وإخراج المراسيم المتعلقة بأساتذة مراكز تكوين الأطر... أمام هذه الوضعية : مكاسب الملف المطلبي، وتعدد الحساسيات السياسية، (أكثر من 11 نزعة سياسية) كانت محطة المؤتمر موعودة بغلبة السياسي على النقابي، فحضور النقاش النقابي كان باهتاً أمام السياسي، وزد من تعقيد الأمور هو الإسقاطات التنظيمية لبعض التوجهات داخل المؤتمر، فلا يمكن مثلاً أن نغفل الربط بين ما وقع في صفوف تنظيم النهج الديمقراطي قبيل المؤتمر ومواقف وحركات بعض مناضليه أثناء الجلسات، ووظفت لحظات من المؤتمر للدلالة على أن الخط الجديد داخل النهج سيكون له مردودية سياسية وتنظيمية على مستوى الجامعة، ومن هنا نفهم جيداً الحملة الصحفية وغيرها التي شنت على الشافعي وإقصائه من حضور المؤتمر الوطني الثامن للنقابة الوطنية للتعليم العالي، وهو الرجل المتزن الذي عرف كيف يوفق بين تنظيميه وباقي التيارات الأخرى، وإقصائه من حضور المؤتمر كان بهدف التصعيد مع التيارات الأخرى وبالخصوص مع الاتحاد الاشتراكي وحلفائه في الصف الوطني والديمقراطي. وهذا التوجه الشعبوي قد يؤدي إلى تأثيرات تنظيمية سلبية داخل النهج الديمقراطي باعتبار أنه يضم رجالاً ونساء قطعوا على الأقل فكرياً، ومنذ زمن بعيد، مع الشعبوية، وتربطهم بمناضلين من الصف الوطني الديمقراطي علاقات إنسانية عميقة وأواصر احترام وتقدير، وقد ظهر خلل كبير في أوساط مؤتمري النهج الديمقراطي في اتخاذ الموقف الواحد داخل قاعة المؤتمر، وكان ممثلهم في رئاسة المؤتمر آخر من يعلم بنتائج نقاش وتسويات الكواليس، الشيء الذي أثر في سير أعمال رئاسة المؤتمر.

أما اليسار الاشتراكي الموحد فقد ظهر في المؤتمر متنوعاً ومتعدداً، تتجاذبه نزعتان، الأولى تنظيمية داخلية متحورة حول الزعامات، فما زالت التيارات المكونة له لم تتخلص بعد من ألوانها الأولى، وكان لا بد من التعبير من المواقف داخل المؤتمر بتدخلات متعددة، والنزعة الثانية سياسية بارتباط مع الصف الوطني

الديمقراطي - من خلال بقايا منظمة العمل الديمقراطي الشعبي - والذين ستكون مهمتهم صعبة في الإبقاء على علاقات الماضي مع حلفائها السابقين، ويبدو أن الثمن الذي أدته منظمة العمل الديمقراطي سياسياً وتنظيمياً وتراثاً لم يؤد إلى ما كان موجواً، وقد تؤدي هذه الثنائية إلى تفجير صراع بين مكونا اليسار الاشتراكي الموحد، لأنه بدون وحدة في المنظور السياسي لن تأتي أي وحدة تنظيمية، وقد بدت بوادر هذا الإشكال بنشر وثيقة لقيادي اليسار الاشتراكي الموحد في جريدة الاتحاد الاشتراكي (2004/4/8) تبرز صعوبات مرتبطة أساساً بنزعات أو مقاربات نرجسية للذات الحزبية وللذات الفردية ولوضعها الاعتباري وأدوارها المحتملة سواء في صيرورة الوحدة أو في التدبير السياسي... ولعل ما جرى في المؤتمرين الأخيرين للنقابة الوطنية للتعليم العالي وللجمعية المغربية لحقوق الإنسان يجسد أزمة تحول اليسار الاشتراكي الموحد من حالة المكونات المتعددة إلى إطار الحزب ذي الوحدة السياسية والتنظيمية. لكن يظهر من خلال ما جرى في المؤتمر الوطني الثامن أن غياب منظمة العمل الديمقراطي الشعبي بتوجهاتها الوطنية والديمقراطية السابقة قد خلق فراغاً ملحوظاً إبان جلسات المؤتمر، وكانت الأطراف الأخرى هي المهيمنة على القرار والخطاب.

أما باقي الحساسيات الأخرى المحسوبة على اليسار فقد كان همها الإعلان عن نفسها من خلال محطة المؤتمر وتحالفت فيما بينها خلال المراحل الأولى، غير أن ممثل تيار الوفاء من أجل الديمقراطية كان ضحية التقلبات التي عرفها المؤتمر، فبعد أن وظف في "تسخين" المؤتمر عندما قاد أول حملة ضد رئيس المؤتمر المقترح، واعتقد بمرودية اللحظة فركض مسرعاً في النقاشات الحارة إبان الجلسات الأولى ليكتشف فيما بعد أنه كان يركض وحيداً، فقد خذله الرفاق بالاتفاق مع الاتحاديين وحلفائهم عندما تقررت طريقة التصويت بالسري والعلمي، في حين كان الرجل مصراً ألا تنازل عن طريقة التصويت السري، فانفجر... موجهاً الكلام إلى حلفاء الجلسة وانسحب من المؤتمر في حالة حزن وتذمر. وفسر أحد ممثلي اليسار الاشتراكي الموحد أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بهدف احترام التوجهات داخل قاعة المؤتمر، ولربما كان في تدخله يعني تلك الأستاذة من جامعة عبد المالك السعدي التي صرخت بلكنتها الريفية، متسائلة كيف يعقل عن نسمع من أستاذ جامعي يطالب بالتصويت السري تجنباً للتأثير الذي يمكن أن يمارس عليه، وهل يخاف الأستاذ من إبداء رأيه علانية؟

كان النقاش حول طريقة التصويت على التقريرين الأدبي والمالي فرصة للتيارات التي كان حجم صوتها داخل المؤتمر أكبر من تمثيليتها من حيث عدد المؤتمرين، كي تستثمر الجهود الخطابية والمسطري في الجلسات الأولى للمؤتمر، لكن هذه التيارات تمسكت بالتصويت السري، وكشفت الأوراق المعبر عنها بنعم وبلا، أن عددهم قليل ويمثلون أقلية داخل المؤتمر، وهو الشيء الذي أضعف مفاوضاتهم مع الأطراف الأخرى، عندما طالبوا بمقاعد تفوق 35% داخل اللجنة الإدارية في حين أن حجمهم داخل المؤتمر لم يتعد 9%، وفسر هذا الموقف من أن ذلك المطلب سيقبل من هيمنة الاتحاد الاشتراكي وحلفائه داخل النقابة.

بالنسبة للتيارات التي تقول بتوجهات الدين الإسلامي، ولا أقول الإسلاميين، لأن هذا المصطلح له دلالة تاريخية في المغرب، وقد أطلق منذ عهد بعيد على اليهود المغاربة الذين اعتنقوا الإسلام، فسموا بالإسلاميين، وقد أنجزت عدد من الدراسات الجامعية حول الموضوع، بالنسبة لهذه التيارات أخذت موقع المراقب لسير المؤتمر، وامتنعوا عن التصويت على التقرير الأدبي والمالي، وعندما تيقنوا من انسحاب تيارات اليسار "الجزري" أعلنوا انسحابهم من انتخاب أجهزة المؤتمر.

يبقى أمر الأطراف الذي شكلت العمود الفقري للمؤتمر والمكونة من الاتحاد الاشتراكي والحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب التقدم والاشتراكية وجبهة القوى الديمقراطية وحزب الاستقلال وغير المنتمين، وإن ظهرت خلافات متعددة بين هذه الأطراف أثناء سير أشغال المؤتمر، فإنها حافظت بشكل عام على إنقاذ المؤتمر من أي منزلق سياسي أو تنظيمي. فالبيان العام في نسخته الأولى أثار استياءً عارماً عند هؤلاء، وتوقفت الجلسة لإعادة صياغته بشكل يحترم الهوية المغربية والثوابت الوطنية ولا يبخس حق الشعب المغربي وتضحياته طوال أربعين سنة في النضال من أجل الحرية والديمقراطية، وإدانة الإرهاب وإعلان التضامن مع ضحايا زلزال الحسيمة.

لقد انتهى المؤتمر بانسحاب النهج الديمقراطي واليسار الاشتراكي الموحد والتيارات التي تقول بالاستناد إلى توجه الدين الإسلامي، وانتخبت اللجنة الإدارية بأغلبية نسبية، وصرحت تيارات اليسار "الجزري" بأنها انسحبت فقط من انتخاب الأجهزة الوطنية، وتم يوم الأحد 2004/4/11 انتخاب المكتب الوطني، وبذلك تنتهي في هذا الزمن محطة المؤتمر الوطني الثامن للنقابة الوطنية للتعليم العالي. ونحن نقدم صورة للمؤتمر - كما رأيناها - لا بد من تقديم عدد من الملاحظات :

- 1- لقد نجح المكتب السابق في تدبير الملف المطلي، وهذا بشهادة الجميع، رغم الحملة التي واكبت انتخاب المؤتمرين في التشكيك في التعويضات حتى بعد الإعلان عن اتفاق مجلس الحكومة على مراسيمها. على المكتب الوطني أن يسير في نفس التوجه بالتركيز على الملفات الكبرى المواكبة للإصلاح والمرتبطة بالملف المطلي، وهي خطة ستسمح بتحقيق مطالب الأساتذة إن كانت الوزارة والحكومة ترغب فعلاً في تحقيق إصلاح التعليم العالي، إضافة إلى ملف حملة الدكتوراه الفرنسية، وهو ملف معقد نتيجة لتدبيره خارج الإطار النقابي، حين قدم إلى التحكيم الملكي والمحكمة الإدارية والمجلس الأعلى للقضاء، وتحتاج هذه الفئة من الأساتذة إلى دعم واضح من النقابة ومن التيارات السياسية لكي تخرج هذا الملف من عنق الزجاجة. يبقى الملف الأكبر هو النظام الأساسي، الذي سيرهن مستقبل الباحثين لعقود أخرى، وربما سيتحكم هذا الملف في العمل النقابي المقبل.
- 2- إن هذا التوجه للمكتب الوطني السابق في معالجة الملفات النقابية وتجابوب وزارة التعليم العالي مع هذه الديناميكية، قد خلق قلقاً لدى جهات أخرى، وأن نموذج النقابة الوطنية للتعليم العالي لا يجب أن يتكرر في قطاعات أخرى، ومن هنا يمكن أن نفهم بعض الحملات التي وجهت إلى المؤتمر للاستدلال بأن طريقة تدبير ملفات التعليم العالي أدت إلى أزمة. إن تدبير أمر الجامعة المغربية لا يقف عند ملفات مطلية، وعلى الجميع أن يفهم أن إهمال قضايا الجامعة هو إهمال مقصود لمستقبل المغرب وتوجهاته، وأن توظيف الجامعة من أجل بناء مجتمع حدائي يتطلب تعبئة كل القوى التي تنشد الخير لمستقبل هذه البلاد، ولهذا السبب وغيره يفضل عدم التعامل بمنطق حسابي صرف مع أمور الجامعة.
- 3- قادت المكتب الوطني السابق امرأة، وهي لأول مرة تتحمل فيه امرأة مسؤولية قيادة نقابة من هذا الحجم، وقد فرضت احترام الخصوم والأصدقاء لطريقة عملها، واستطاعت بلهجتها الرباطية أن تصمد في اللحظات القوية داخل المؤتمر، وانتخاب فوزية اكديرة مرة ثانية كاتبة عامة للنقابة لهو إقرار لرجال التعليم العالي بحق المرأة المغربية في التسيير وتبوء المسؤوليات، وهذه أول مرة تعاد فيها الثقة في الكاتب العام للنقابة الوطنية، إذ عادة ما يطلب من الكتاب العامون السابقون وبإلحاح إعفائهم من هذه المهمة. ودور المكتب الوطني الحالي لن يكون سهلاً، إذ أن ما وقع داخل المؤتمر سينتج عنه امتداد وإسقاطات في بعض الفروع الجامعية، وستكون النقابة واجهة للتحويلات السياسية والتنظيمية لعدد من الفعاليات السياسية. والمكتب الوطني الحالي، لطبيعته النقابية، لن يستطيع العراك على الواجهتين النقابية والسياسية، ولذلك يبقى ضرورياً تحريك المكونات السياسية جميعها، إن كانت هناك نية حسنة، في احتواء التفاعلات السياسية المقبلة، والتفكير في خلق هياكل غير رسمية ودائمة لمد الجسور، عبر الحلقات المترنة، بين جل المكونات السياسية في الجامعة المغربية، التي يجب أن تكون لديها رؤية استراتيجية للعمل المشترك. لأن ما وقع في المؤتمرين الأخيرين للنقابة الوطنية للتعليم العالي والجمعية المغربية لحقوق الإنسان يبين بشكل جلي أن المخاض التنظيمي والسياسي لليسار "الجزري" ستكون له انعكاسات في التنظيمات النقابية والجمعية. وعلى تنظيمات الصف الوطني والديمقراطي أن تحدد خطوط العمل المشترك القريبة والبعيدة داخل رؤية واضحة للعمل النقابي والسياسي.
- 4- من عيوب النقابة الوطنية للتعليم العالي عدم الاهتمام بالمسؤولين النقابيين المحليين والوطنيين، فانسحب العديد منهم في صمت، في حين يجب على الأجهزة الوطنية الحالية أن تترد التقدير لجميع الأساتذة الذين بذلوا جهداً وتضحيات في المجال النقابي، وأذكر على سبيل المثال اثنين فقط : حسن الثنائي الذي له جذور عميقة في العمل النقابي والسياسي، وما زال يتذكر في ردهات المؤتمر الأخير كيف كلف من لدن أحد القيادات الوطنية بالمشرق سنة 1968، حين كان طالباً بدمشق بالإشراف على تأسيس فرع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب في بيروت وكلفه ذلك منحة التي أنفقها في بضعة أيام في العاصمة اللبنانية، ومنذ رجوعه إلى المغرب عانق كل مؤتمرات النقابة الوطنية للتعليم العالي، ولم تقترأ أبداً همته. وثانيهما مولاي إدريس العمراني عضو عدد من المكاتب الوطنية وكما يسميه البعض جنتمان النقابة، فهو بدوره غادر اللجنة الإدارية في المؤتمر الأخير. وأعتقد أن النقطة من اللجنة الإدارية الحالية لكل المسؤولين النقابيين السابقين سنظهر أيضاً العمق الإنساني للعمل النقابي.